

بيروت، في 12 اذار 2013

190 مليار ليرة لبنانية إلى الخزينة من زيادة الضريبة على التدخين

في وقت تشل فيه الإضرابات النقابية البلاد مطالبة بإقرار سلسلة الرتب والرواتب وتبحث فيه الحكومة عن مصادر لتمويلها، تبقى أسعار المنتجات التبغية بعيدة عن معدل أسعارها العالمي فيما من شأن زيادة الضرائب عليها أن يرفع إيرادات الخزينة اللبنانية وأن يحدّ من الإنفاق الصحي.

في هذا الإطار يهم "الحملة المدنية لمراقبة تطبيق القانون 174" و"إتحاد نقابات المهن الحرة" و"مجموعة البحث للحدّ من التدخين في الجامعة الأميركية في بيروت" و"جمعية حياة حرة بلا تدخين" أن يلفتوا نظر المعنيين إلى أن زيادة الضرائب على منتجات التبغ بمعدل وسطي نسبته 160%، أي زيادة سعر التجزئة (العلبة) بنسبة 80%، من شأنه أن يرفع إيراداتها الحالية بنسبة 52% تقريباً وبالتالي إدخال حوالي 190 مليار ليرة لبنانية كأرباح صافية إلى الخزينة اللبنانية (وفق دراسة أعدها فريق من الأخصائيين في الجامعة الأميركية في بيروت، أخذت بعين الإعتبار فرضية إرتفاع عمليات تهريب منتجات التبغ بنسبة الضعفين نتيجة إرتفاع أسعارها).

ومن شأن زيادة الضرائب على منتجات التبغ أن تحدّ من إستهلاكها وبالتالي من الأمراض الناتجة عنها ومن الإنفاق الصحي عليها، وذلك دون أن تتأثر العائدات الضريبية، عكس ما تسوقه "شركات التبغ العالمية"، حيث برهنت التجارب أن زيادة الضرائب على منتجات التبغ تنعكس إرتفاعاً في العائدات الضريبية رغم تراجع إستهلاكها. وبناءً على هذه التجارب العالمية، يهمننا أن نشدد على أن زيادة الضرائب على منتجات التبغ لا تؤدي حتماً إلى زيادة التهريب إذا ما ترافقت مع قوانين فعالة وإجراءات رقابية صارمة في الداخل وعلى الحدود، هذا فضلاً عن أن كلفة التهريب هي أكبر بكثير في ظل الأوضاع الأمنية المجاورة للبنان.

إلى ذلك، يهمننا أن نرحب بالخطوة الوزارية الأخيرة التي عادت وشددت المراقبة على تطبيق قانون الحدّ من التدخين 174 وملاحقة مخالفه بعد فترة من التراخي. لكن نلفت إلى أن عدداً من المؤسسات السياحية يدعي "السماح بالتدخين بعد منتصف الليل" بحجة أن "عيون الرقابة قد نامت". لذا نجدد مطالبة الوزراء المعنيين بضرورة تسيير دوريات بعد منتصف الليل على المؤسسات السياحية، كما ندعو المواطنين إلى أن يكونوا خفراء تطبيق القانون على الأرض وأن يبلغوا عن أي مخالفة على الرقم الساخن 1735.

جمعية حياة حرة بلا تدخين

الحملة المدنية لمراقبة تطبيق القانون 174

إتحاد نقابات المهن الحرة

مجموعة البحث للحدّ من التدخين في الجامعة الأميركية في بيروت